فانه قائم الاجسام اوجوهر اوعرض والكامل يسبح الله بجميع تسبيح العالم كله
لايطوا العالم فيه انتهى فان قيل فهل عبادة الخلق الحق من طريق الحدية
او من طريق وحدية فان قلتم انها من طريق الاحدية فكيف صح ذلك مع
امتناع التجلي فيها فان الاحد لايقبل وجود غيره معه بخلاف الواحدية
فالجواب ماقاله في الفتوحات في الباب الثاني والتسعين ومائتين انه
لايصح لعبد ان يعبد الله تعالى من حيث احديته ذوقا لان الاحدية
تنافي وجود العابد فكانه تعالى يقول لاتعبدوني الامن حيث ربوبيتي
فان الربوبية هي التي تعرفونها لكونها اوجدتكم فما صح لاحد تعلق الابها
ولاتدل الالها فمن تعبد لحضرة الاحدية فقد تعبد نفسه لغير معروف
وطمع في غير مطمع لان الاحدية من خصائص الذات التي تحجب الاغيار
فعلم انما سوى الله لااحدية له مطلقا وان المراد بقوله تعالى ولايشرك
بعبادة ربه احدا المجاز لا الحقيقة لانه خلاف مافهمه اهل الله في
تقريرهم المعاني وان كانت لفظة الاحدية جاءت ثابتة الاطلاق
على ماسواه تعالى كما في هذه الاية ويؤيد ماقررناه قوله تعالى لمحمد
صلى الله عليه وسلم قل هو الله احد اي لاشارك احد في صفة الاحدية
قال الشيخ محيي الدين واما الواحدية فقد نظرنا في القران فلم نجد
اطلقه على غيره كما اطلق الاحدية وما انا منه على يقين فان كلام يطلقه
فهو اخص من الاحدية ويكون اسما للذات علما لاصفة كالاحدية اذ
الصفة محل الاشتراك وهذا اطلقت على ماسوى الله كما مر انتهى فان
قيل قد اجمعوا على ان كل صادق ناج ومعلوم ان المشرك صادق في انه
مشرك فلم ينفعه صدقه فالجواب ماقاله الشيخ في الباب الخامس
والخمسين وخمسمايه من الفتوحات ان الصدق لاينجي صاحبه الا ان
وافق الحق فان الغيبة والنميمة قد يكونا صدقا ومع ذلك فانهما محرمتان

ولذلك قال الله تعالى ليسئل الصادقين عن صدقهم يعني هل امرهم
الحق بذلك الصدق ام نهاهم عنه فكل حق صدق وليس كل صدق حقا
فعلم ان المشرك صادق في انه مشرك وما هو صادق في ان الشركة في
الالوهية صحيحة وقد بحث هو بالادلة الشرعية والعقلية فلم يجد لما
ادعاه عينا في الصدق انتهى فان قلت فهل يصح ان يتبرأ الحق
تعالى من الشريك من حيث انه عدم لاوجود له في نفس الامر فالجواب
ماقاله الشيخ محيي الدين في الباب الاحد وثلاثمايه انه لايصح ان يتبرأ
الحق تعالى من الشريك لانه عدم وانما يتبرأ من الشرك من حيث انه اتخذ الهة
من دون الله بغير سلطان اتاه ثم المراد بتبرية الله تعالى من الشرك
ذاته وبغضه والا فلو تبرأ منه حقيقة فمن كان يحفظ عليه وجوده
فحكم البراءة منه حكم صفة تنزه الحق تعالى عنها لان متعلق البراءة عدم
انتهى وقال في الباب الخامس والاربعين وثلاثمايه لايصح الشركة
بالله ابدا لان شرط صحتها عدم تميز الانصباء والامور كلها معينة
عند الله تعالى في هذا الشئ المسمى مشتركا وقال في الباب الثاني
والسبعين لايصح الشركة في الوجود لانه كله فعل واحد فما للشركة
مصدر تصدر عنه فتحقق يا اخي هذا التنبيه في الشركة فانه
بعيد ان تسمعه من غيري وان كان يعرفه فانه يغلب عليه الجنس
الذي فطر عليه فيفزع من حيث كون الحق تعالى اثبت الشركة ونفاها
في المخلوق وانه يشرك به وما شعر هذا بقوله انا اغنى الشركاء عن الشرك
فلم يقل ان الشركة صحيحة ولا ان الشريك موجود فالعبد هو الذي
اشرك وما في نفس الامر شركة لان الامر من واحد هذا هو الحق

Copyright © King Saud University